IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 II ISSN (P) : 2414 - 7419
www.kutcollegejournal.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي السابع للعلوم الادارية والاقتصادية - 2-3 يوليو/تموز 2024

# اثر جولات التراخيص النفطية في تصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي للمدة 2010 - 2020

الاستاذ الدكتور أديب قاسم شندي [1] ، أ. م. د علياء سهيل نجم [2]

**انتساب الباحثين**
[1] كلية الكوت الجامعة، العراق، واسط، 52001

[2] كلية الامام الكاظم (ع)للعلوم الاسلامية- أقسام واسط، العراق، واسط ، 52001

[1]adeeb.q.shandi@alkutcollege.edu.iq
[2] aliaashalil84@gmail.com

[2] **المؤلف المراسل**

**معلومات البحث**
**تاريخ النشر:** أيلول 2024

**المستخلص**

يحتدم النقاش حول عملية التقيم الموضوعي لعقود جولات التراخيص واثرها في المساهمة في تصحيح الاختلالات في الاقتصاد العراقي اذ اثيرت العديد من الاراء فمنهم من كان مؤيداً ومدافعاً، او رافضاً ومنتقد لتلك العقود . وبين هاتين الحالتين برز راي اخر ، يرى ضرورة استمرار عملية التفاوض مع الشركات الاجنبية ، واجراء التعديلات من خلال استثمار احدى فقرات تلك العقود التي تجيز التعديل في العقود باتفاق الطرفين بما يخدم مصلحة الاقتصاد العراقي في تصحيح الاختلالات الهيكلية على مستوى الانتاج والموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية. يهدف البحث بيان حجم الخسائر المالية التي يتحملها الاقتصاد العراقي خلال مدة عقود جولات التراخيص النفطية .

وينطلق البحث من فرضية مفادها لم تمارس جولات التراخيص تأثيراً حقيقياً في معالجة اختلالات الاقتصاد العراقي.

اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ثبوت صحه فرضية البحث بأن جولات التراخيص لم تمارس تأثيراً حقيقاً في معالجة الاختلالات في الاقتصاد العراقي بل كبدته خسائر ماليه وصلت الى 36.336.329.701 مليار دولار للمدة (2010-2020) وتم تقديرها مستقبلاً لتصل في عام 2030 الى 91.879.389.701 .
اما اهم التوصيات ضرورة وضع سياسة نفطية مستقبلية تقاد برؤية وطنية مستقله وسياسات اقتصادية تعمل على تحديدها بشكل واضح ويجب الاهتداء بها في استثمار الموارد النفطية وتستهدف بشكل رئيساً زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل .

**الكلمات المفتاحية:** الخسائر المالية، النفط الخام، الاقتصاد العراقي

## The Impact of Oil Licensing Rounds in Correcting the Structural Imbalances of the Iraqi Economy for the Period 2010-2020

**Prof. Dr. Adeeb Qassem Shendi [1] , Dr. Alia Suhail Najm [2]**

**Affiliation of Authors**
1Al-Kut University College, Iraq, Wasit, 52001
[2] Imam Al-Kadhim College (pbuh), Iraq, Wasit, 52001

[1]adeeb.q.shandi@alkutcollege.edu.iq
[2] aliaashalil84@gmail.com

[2] **Correspondent Assistant**

**Paper Info.**
**Published:** Sept. 2024

**Abstract**

The debate is raging about the objective evaluation process of the licensing rounds contracts and their impact on contributing to correcting the imbalances in the Iraqi economy, as many opinions have been raised, some of which were in favor and defense, or rejection and criticism of those contracts. Between these two cases, another opinion emerged, which sees the necessity of continuing the negotiation process with foreign companies, and making amendments by investing one of the paragraphs of those contracts that allows amendments to the contracts by agreement of both parties in a way that serves the interest of the Iraqi economy in correcting the structural imbalances at the level of production, the general budget, and the structure of foreign trade.

The research aims to show the size of the financial losses incurred by the Iraqi economy during the period of the oil licensing rounds contracts.

The research is based on the hypothesis that the licensing rounds did not have a real impact in addressing the imbalances in the Iraqi economy.

The most important conclusions reached by the research are the validity of the research hypothesis that the licensing rounds did not have a real impact in addressing the imbalances in the Iraqi economy, but rather incurred financial losses amounting to 36,336,329.701 billion dollars for the period (2010-2020) and were estimated in the future to reach 91,879,389.701 in 2030.

As for the most important recommendations, it is necessary to develop a future oil

policy led by an independent national vision and economic policies that work to define it clearly and must be guided by it in investing oil resources and mainly targeting increasing economic growth and employment.

**Keywords:** financial losses, crude oil, Iraqi economy

**المقدمة**

تحتدم النقاش حول عملية التقيم الموضوعي لعقود جولات التراخيص واثرها في المساهمة في تصحيح الاختلالات في الاقتصاد العراقي اذ اثيرت العديد من الآراء فمنهم من كان مؤيداً ومدافعاً، او رافضاً ومنتقد لتلك العقود . دليل هاتين الحالتين برز راي اخر ، يرى ضرورة استمرار عملية التفاوض مع الشركات الاجنبية ، واجراء التعديلات من خلال استثمار احدى فقرات تلك العقود التي تجيز التعديل في العقود باتفاق الطرفين بما يخدم مصلحة الاقتصاد العراقي في تصحيح الاختلالات الهيكلية لملى مستوى الانتاج والموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية .

**اهداف البحث**

يهدف البحث الى الوقوف على الاثار الايجابية والسلبية لجولات التراخيص ووضع الاطر الصحيحة لجولات التراخيص النفطية المستقبلية ، وذلك في :-

1- بيان واقع الاقتصاد العراقي وحجم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها .
2- بيان حجم الخسائر المالية التي يتجهلها الاقتصاد العراقي خلال مدة عقود جولات التراخيص النفطية .

**مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في ان قطاع النفط العراقي ومنذ ثمانينات القرن الماضي شهد انقطاعاً عن التطورات التقنية والتكنولوجية مما جعل هذا القطاع بمعتزل عن المواكبة وازدادت المشكلة وبلغت ذروتها بعد الاحتلال الامريكي في 2003 . ويمكن صياغة المشكلة في الاتي :

هل ساهمت جولات التراخيص النفطية في معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ؟

**فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها لم تمارس جولات التراخيص تأثيراً حقيقياً في معالجة اختلالات الاقتصاد العراقي .

الدراسات السابقة[1] :

**1-** دراسة (اكرم 2021) عنوان الدراسة ( عقود التراخيص النفطية ، اثارها وابعادها الاقتصادية على مستقبل الصناعة النفطية في العراق )

**هدف الدراسة**

تهدف الدراسة الى توضيح الاثار السلبية الناجمة عن جولات التراخيص النفطية التي تهدد وتمسى الاقتصاد العراقي بشكل مباشر .

**الاستنتاجات**

اهم الاستنتاجات يجب اعاده النظر في عقود التراخيص وطرق احتساب الكلف الإنتاجية والحد من ارتفاع هذه التكاليف .

**1-** دراسة (اقبال 2019) عنوان الدراسة ( الطبيعة القانونية لعقود جولات التراخيص في بعدان الاستثمار النفطي واثارها على الاقتصاد العراقي).

**هدف الدراسة**

ايضاح البعد القانوني الذي يؤخر تلك العقود وما تركته عند ذات جدوى على الاقتصاد العراقي وخصوصاً في الاجل الطويل .

**الاستنتاجات**

اعتماد اسلوب جولات التراخيص في اختيار الشركات الاجنبية المتعاقدة في العقود النفطية من قبل وزارة النفط ليس له سند قانوني لعدم النص عليه في التشريعات العراقية ، لذا ضرورة اصرار قانون النفط والغاز من قبل المشرع العراقي .

**2-** دراسة (بشار 2018) عنوان الدراسة (تحليل عقود التراخيص النفطية في شركة نفط ميسان للمدة من 2009 – 2017)

**هدف الدراسة**

اهمية ما يشكله انتاج النفط الخام لشركة نفط مسان من اهمية في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الخارجية وحجم العوائد والمالية التي يحققها والتي تساهم في الموازنة العامة والاقتصاد العراقي .

**الاستنتاجات**

اهم الاستنتاجات : ارتفاع تكلفة برميل النفط الخام في شركة نفط ميسان بدرجة كبيرة كما كانت عليه قبل عقد جولتي التراخيص الاولى والثانية.

**3-** دراسة ( شيماء 2015) عنوان الدراسة (تحليل مسار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2012)

**هدف الدراسة**

التعرف على حالة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وتحليل مسار تلك الاختلالات واثارها في الاقتصاد العراقي .

**الاستنتاجات**

اهم الاستنتاجات اتساع حالة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، نجحت عن زيادة الاعتماد على القطاع النفطي في ظل تدني مساهمة الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وغياب السياسات الاقتصادية اللازمة لاستنهاض الوظيفة الاستثمارية الكامنة في عوائد النفط سواء على صعيد استثمارات الدولة او القطاع الخاص .

**المبحث الاول :** واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

الهيكل الاقتصادي هو مجموعة العلاقات والنسب التي تطبع الكيان الاقتصادي بخصائص معينة ، والتي تربط بين عناصره الاساسية في زمان ومكان معينين . ويتكون الهيكل الاقتصادي الاساس لبلد ما عاده من عدد من الهياكل الثانوية التي يمكن عن طريقها الاستعلام على مسار التطور في واحد او اكثر من جوانب الاقتصاد القومي ، والتعرف على اوجه الخلل فيه، مثل هيكل الانتاج ، وهيكل القوى العاملة ، وهيكل التجارة الخارجية، وهيكل الموازنة العامة ، اضافة الى الهيكل النقدي ... وغيرها من الهياكل الثانوية [2]

1- العوامل الاقتصادية : عان الاقتصاد العراقي من ظروف اقتصادية صعبة استمرت لأكثر من 42 عاماً. انطلقت من الحرب العراقية الايرانية اذ تكبد خسارة ما يقارب 62 مليار دولار ، واستنزاف ما يتراوح بين 35-40 مليار دولار من الارصدة الاحتياطية الاجنبية ، وتراكمت ديونة الخارجية نحو 42 مليار دولار، وتدمير لبنى التحتية بما يعادل 30 مليا دولار ، كما توقفت عملية التنمية الاقتصادية .أضافة الى ما تعرض له الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من عمليات الاحتلال الامريكي والتدمير الكامل للبنية التحتية وما تعرض له بعد ذلك جراء العمليات الارهابية . كل تلك الاحداث جعلت الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلالات وتشوهات بنيوية .

2- العوامل السياسية :كان للعامل السياسي اثر في تحديد اسلوب وظيفة واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق[3]. اذ انه مارس ولايزال دوراً سلبياً على قطاع الدولة ،وابعاده عن الاهداف الحقيقية ، وجعله عرضة للفشل وعدم الكفاءة . وانشغاله بأداء مهمات سياسية فكرية على حساب الاداء الانتاجي .

3- العوامل الاجتماعية : هناك عوامل داخلية وخارجية اسهمت في تعزيز الاختلالات ، فالنسبة للعوامل الداخلية فان اكثر من نصف السكان يعانون من الاحتياجات الاساسية كالغذاء والرعاية الصحية والتعليم والسكن الملائم في انتاج الطاقة الكهربائية والتدني في اداء منظومات النقل والتوزيع ، وقد تسببت العوامل في ارتفاع الفقر والبطالة .

اما العوامل الخارجية فان هناك اجنده واهداف ان حضرة بالمجتمع العراقي ادت الى اختلال المقاييس واضطراب للقيم الموجهة والمعايير الحاكمة لسلوك بعض الافراد ، وفي ظل غياب سلطة القانون بعد 2003، ظهرت كل مظاهر العنف والبحث عن المال بشتى الوسائل غير المشروعة من خطف وسرقة واختلال وصلت الى حد القتل[4]

**المطلب الاول : انواع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي :-**

نتيجة السياسات الاقتصادية غير المتوازنة في اداره الموارد الاقتصادية برزت عدة اختلالات وتشوهات في بنية الاقتصاد العراقي ، هذه البنية تجلت بشكل واضح في الاختلال الهيكلي الذي يمكن تشخيصه ، وبوضوح في اختلال التوازن الاقتصادي العام بشقية الداخلي والخارجي .

الاختلال الداخلي يظهر من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينه فضلاً عن .

الاختلال المالي والنقدي اما الاختلال الخارجي يتمثل في تحليل هيكل التجارة الخارجية [5]

1- اختلال هيكل الانتاج .. يتمثل الاختلال في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي كونه اقتصاداً احادياً ، وضعف مساهمة القطاعات الحقيقية الزراعية والصناعية وكما مبين في الجدول (1).

**جدول (1) مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الـGDP بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2019) (مليون دولار)**

| المؤشرات العام | أجمالي قطاعات الانتاج السلعي | أجمالي القطاعات الخدمات الانتاجية | أجمالي القطاعات الخدمات الاجتماعية | الناتج المحلي الإجمالي **GDP** بالأسعار الجارية | عدد السكان | نسبة مساهمة أجمالي قطاعات الانتاج السلعي في **GDP** | نسبة مساهمة أجمالي القطاعات الخدمات الانتاجية في **GDP** | نسبة مساهمة أجمالي القطاعات الخدمات الاجتماعية في**GDP** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2004** | **35456** | **4764** | **1014** | **24.7** | **27.138** | **14.35** | **19.28** | **4.11** |
| **2005** | **30201** | **5730** | **5185** | **36.243** | **27.96** | **83.33** | **15.81** | **14.31** |
| **2006** | **37737** | **7567** | **6480** | **41.992** | **28.808** | **89.87** | **18.02** | **15.43** |
| **2007** | **56071** | **11736** | **17907** | **74.235** | **29.681** | **75.53** | **15.81** | **24.12** |
| **2008** | **85284** | **18609** | **25159** | **107.672** | **30.581** | **79.21** | **17.28** | **24.12** |
| **2009** | **63752** | **23164** | **31663** | **94290** | **31.664** | **67.61** | **24.57** | **33.58** |
| **2010** | **79967** | **30725** | **34175** | **117138** | **32.481** | **68.26** | **26.23** | **29.17** |
| **2011** | **121394** | **22307** | **36905** | **163034** | **33.33** | **74.45** | **13.68** | **22.64** |
| **2012** | **137643** | **25388** | **46663** | **189611** | **34.196** | **72.59** | **13.39** | **24.61** |
| **2013** | **149015** | **32554** | **50928** | **205186** | **35.087** | **72.62** | **15.86** | **24.82** |
| **2014** | **136417** | **36027** | **49598** | **196493** | **36** | **69.42** | **18.33** | **25.24** |
| **2015** | **75978** | **32552** | **55891** | **157015** | **36.936** | **48.38** | **20.73** | **35.59** |
| **2016** | **77811** | **33934** | **56811** | **157839** | **36.169** | **49.3** | **21.5** | **35.99** |
| **2017** | **103537** | **39375** | **49412** | **175683** | **37.139** | **58.993** | **22.41** | **28.13** |
| **2018** | **124844** | **39051** | **51594** | **199134** | **38.124** | **62.69** | **19.61** | **25.91** |
| **2019** | **123457** | **41821** | **55321** | **205230** | **39.128** | **60.16** | **20.38** | **26.96** |

المصدر: احتسبت نسب المساهمة للقطاعات الاقتصادية من GDP حيث يشمل:

- أجمالي قطاعات الانتاج السلعي القطاعات التالية:
  - الزراعة والصيد والغابات - الصناعات الاستخراجية - الصناعات التحويلية
  - التشييد - الكهرباء والغاز والماء - اجمالي القطاعات الخدمات الانتاجية القطاعات التالية
  - التجارة والمطاعم والفنادق - النقل والمواصلات والتخزين - التمويل والتأمين والمصارف
- قطاعات الخدمات الاجتماعية يشمل القطاعات الاخرى :
  - الإسكان - الخدمات الحكومية - الخدمات الاخرى
  - من قبل الباحثين بالاعتماد على: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة 2005-2020.

ب- اختلال هيكل الموازنة العامة .. ان عجز الموازنة العامة يمكن ضيفه الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، ويظهر هذا الاختلال في مساهمة الايرادات النفطية من الموازنة اذ تشكل اكثر من 90% على طول مده الدراسة ، وكما مبين في الجدول (2) .

**جدول (2) الايرادات الفعلية والنفقات الفعلية وحجم الفائض والعجز في الموازنة العامة العراقية لمدة (2004-2020) مليون دينار**

| العام | الايرادات الفعلية | النفقات الفعلية | العجز او الفائض |
|---|---|---|---|
| 2004 | 32,982,739 | 32,117,491 | 865,248 |
| 2005 | 40,502,890 | 26,375,175 | 14,127,715 |
| 2006 | 49,063,361 | 38,076,795 | 10,986,566 |
| 2007 | 15,568,219 | 39,031,232 | 15,568,219 |
| 2008 | 20,848,807 | 59,403,375 | 20,848,807 |
| 2009 | 55,209,353 | 52,567,025 | 2,642,328 |
| 2010 | 70,178,223 | 70,134,201 | 44,022 |
| 2011 | 108,807,392 | 78,757,666 | 30,0497,26 |
| 2012 | 119,817,224 | 105139576 | 14,677,648 |
| 2013 | 113,840,076 | 119,127,556 | -52,874,80 |
| 2014 | 105,364,301 | 115,937,762 | -10,573,461 |
| 2015 | 72,546,345 | 82,813,611 | -10,267,266 |
| 2016 | 53,413,446 | 73,571,003 | -20,157,557 |
| 2017 | 79011421 | 100671160 | -21659739 |
| 2018 | 91643607 | 104158184 | 12514577- |
| 2019 | 107,566,995 | 111,723,523 | -4,156,528 |
| 2020 | 372,377,108 | 450,635,097 | 78257989- |

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية ، الحسابات الموحدة .
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات، أعداد مختلفة.

ج- الاختلال في هيكل التجارة الخارجية .. يعتمد العراق بصوره اساسية على الصادرات النفطية اذ تشكل نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية اكثر من 97% في المتوسط للمدة(2004-2020) مما يعني اختلال واضح في هيكل التجارة الخارجية ، وكما مبين في الجدول (3) .

**جدول (3) الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2020) (مليون دولار)**

| العام | الصادرات النفطية | الصادرات غير النفطية | اجمالي الصادرات | اجمالي الاستيرادات | نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية | الميزان التجاري مع النفط | الميزان التجاري بدون النفط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 17,751 | 739 | 18,490 | 19,954 | 96 | -1,464 | -19,215 |
| 2005 | 22,950 | 747 | 23,697 | 18,748 | 96,8 | 4,949 | -18,001 |
| 2006 | 29,500 | 1,029 | 30,529 | 21,480 | 96,6 | 9,049 | -20,451 |
| 2007 | 39,433 | 1,015 | 40,448 | 21,332 | 97,4 | 19,116 | -20,317 |
| 2008 | 61,111 | 2,515 | 63,626 | 32,888 | 96,0 | 30,738 | -30,373 |
| 2009 | 41,668 | 737 | 42,405 | 36,858 | 98,2 | 5,547 | -36,121 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 52,290 | 2,309 | 54,599 | 39,275 | 95,7 | 15,324 | -36,966 |
| 2011 | 83,006 | 2,629 | 85,635 | 50,581 | 96,9 | 35,054 | -47,952 |
| 2012 | 94,090 | 302 | 94,392 | 59,006 | 99,6 | 35,386 | -58,704 |
| 2013 | 89,359 | 383 | 89,742 | 59,349 | 99,5 | 30,393 | -58,966 |
| 2014 | 84,303 | 203 | 84,506 | 53,177 | 99,7 | 31,329 | -52,974 |
| 2015 | 49,249 | 154 | 49,403 | 39,045 | 99,6 | 10,358 | -38,891 |
| 2016 | 43,753 | 137 | 43,890 | 38,713 | 99,6 | 5,177 | -38,576 |
| 2017 | 56,879 | 389 | 57,268 | 38,569 | 99,3 | 18,699 | -38,180 |
| 2018 | 86259 | 101 | 86360 | 45736 | 99.8 | 40,624 | -45,635 |
| 2019 | 81,412 | 173 | 81,585 | 58,138 | 99.7 | 23,274 | -57,965 |
| 2020 | 46,674 | 137 | 46,811 | 48,150 | 99.7 | -1339 | -48013 |

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية ، الحسابات الموحدة .
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات، 2018.

النفط الخام ، مرتكز قطاع الطاقة والاقتصاد الوطني ، يتوقف على حجمه واداره موارده حاضر ومستقبل العراق ، ولازالت تلك الهيمنة تنتظر المزيد من البحث الجاد والمتواصل لتشخيص اليات عملها في النظام الاقتصادي ، وكيفية فعلها في العمليات المالية والنقدية وانشطة الاستثمار والانتاج والتشغيل ، ومن جهة اخرى لايبدو ، لحد الان ظهور بوادر لتحول الاهتمام نحو العمل على احداث نهضة تؤدي الى قيام اقتصاد وطني متنوع بالارتكاز على قاعدة صناعية عريضة ، وبخطورة لاتكمن فقط في تأجيل الانطلاق بل في تلاشي الحماس للتصنيع وبناء القدرات التكنولوجية والتدوين الوطني لمقومات التطور[6]

القيمة الزمنية للمال هي ركن مهم في الاستثمار النفطي مثل غيره ، وذلك للتفاوت الزمني بين الانفاق واسترداده وعليه فان الفرق بين القيمة الحالية لكل من المبالغ المنفقة والمسترده يعتمد على مواقيت الانفاق والاسترداد رغم التساوي في القيمة الاسمية ، وكل امتد الانفاق الاستثماري والاسترداد لزمن اطول ازداد الفارق بين القيم الحالية للمبالغ التي انفقت واستيردات[7]

**المطلب الثاني : جولات التراخيص النفطية**

بادرت وزارة النفط الى الاعلان عن جولات التراخيص ، ووضعت شروطاً وضوابط على المتقدمين من الشركات ، يحتل العراق مكانه في القطاع النفط الدولي . اذ تمثل الاحتياطيات المؤكدة ما يقارب الى 148.40 مليار برميل وهذه النسبة تشكل من 11.11% من احتياطيات النفط الخام في العالم فضلاً عن تنبؤات الدراسات الحديثة لعلماء الجيولوجيا عن وجود المزيد من الاحتياطيات النفطية والغازية في مناطق الخضراء الغربية والجنوبية وتربط الرغبة في تطوير الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي بسبب ما يمتلكه العراق من قدرات كبيرة في هذا القطاع ومنها ان العراق يحتل المرتبة الرابعة في الاحتياطيات بعد فنزويلا والمملكة السعودية وجمهورية ايران الاسلامية . ان قطاع النفط يمثل دعامة الاقتصاد الاساسية في العراق اذ تشكل ايرادات النفطية اكثر من 90% من ايرادات الموازنة العامة ، ونسبت مساهمته تصل الى 60 % فالناتج المحلي الاجمالي . لذلك عمدت وزارة النفط العراقية على تقديم خطط من شأنها تطوير الحقول النفطية والغازية وتزيد من انتاجها للحصول على اكبر قدر من الايرادات لتحويل احتياجات الحكومة في الكثير من الملفات الخدمية والاقتصادية ، وكان ذلك من خلال اطلاق جولات التراخيص الاولى التي تعني بتطوير الحقل المنتجة فعلياً ، فيما خصصت الجولة الثانية لتطوير الحقول المكتشفة ولكنها غير مطوره والثالثة لتطوير الحقول الغازية فيما خصصت الجولة الرابعة لاستكشاف النفط والغاز في الرقع الاستكشافية[8]

**المطلب الثالث: التقتيم الاقتصادي لعقود جولات التراخيص النفطية في العراق**

تستلزم عملية التقتيم الموضوعي لعقود التراخيص التصرف لجميع الآراء المختلفة ومناقشتها بحيادية من اجل الوصول الى قيمة واضحة .

**اولاً :- المؤيدين لعقود جولات التراخيص :-**

يرى بعض المؤيدين ان عملية توقيع العقود النفطية بداية صحيحة لتطوير الصناعة النفطية في العراق ويدافع هولاء بجالدبهم من حجج عنها كونها يعدونها مكسباً وهي مقدسة لا يمكن المساس بها مستفيدين بذلك الى بعض الحجج وكما يلي :

1- العقود النفطية تعد فقرة تاريخية من الناحية الاقتصادية ، والفنية ، اذ انها سوف تزيد الانتاج وتطور الحقول النفطية المنتجة وغير المنتجة على حد سواء ، وبالتالي زيادات الموارد النفطية بعد ان تراجعت امكانات الجانب الوطني في تطوير القطاع النفطي ، لعدم امتلاكه المقومات المادية والفنية . وما تقوم به الشركات من توفير التكنولوجيا والخبرة الفنية التي تمتلكها سوف تستخدم في القطاع العراق[9]

2- اذا كان هناك خلل او مشكلة في العقود فهي تكمن في اداره هذه العقود ، وليس في بنودها ، اذ ان الإدارة المتمثلة في كوادر الوزارة واللجان المشتركة هي السبب في انتقاد العقود لعدم امتلاك تلك الكوادر الخبرة الكافية والكفاءة في الادارة والمتابعة، وان تقليل حصة الشريك الحكومي العراقي ، هي بسبب ضعف الادارة التي تقع عليها اللائحة وليس العقود ، حيث انها مثالية ولايوجد منها ما يصفها[10]

3- تطوير قطاع النفط يحفز القطاعات الاخرى على النمو والتطور استجابة لما يشهده القطاع النفطي، وجذب الشركات الأجنبية من خلال تحفيزها على الاستثمارات الاخرى ، وتحسين البنية الاستثمارية وتحقيق ايرادات اضافية ، من خلال استثمار الغاز الطبيعي ، واستغلال الحقول المكتشفة وغير المطوره ، لما لذلك من اثر مهم في فتح مجالات استثمارية اخرى ، وان عقود النفط مع شركات اجنبية عالمية سوف يساعد على تحسين صوره البلد الامنية امام الشركات الاجنبية لما يدفعها للاستثمار في قطاع الاقتصاد الاخرى كما تساعد العقود النفطية في تطوير وزيادة امكانات الشركات الثانوية للمقاولات القطاع الحالي .

4- ايقاف التدهور في انتاج الحقول العملاقة التي كانت فنتيجة وتراجع انتاجها لأسباب معروفة بقلة التخصيصات المالية للصيانة والتطوير وتقادم المنشأت النفطية وتراجع الاكتشافات وعدم كفاءة الادارات العليا وغير ذلك وان زيادة انتاج النفط بكميات كبيرة تعطي العراق دوراً اقتصادياً قيادياً واستعاده الثروة المهمة كم منتج للنفط وفي التأثير بالسوق العالمية[11]

**ثانياً: اراء وحجم المعارضين لعقود جولات التراخيص النفطية :-**

يرى الكثير من المتخصصين في الشأن الاقتصادي والسياسي النفط ، ان العقود النفطية تعد خطأ جسيماً لانها رهنت الثروة النفطية في العراق لمدة طويلة جداً ، وفقدت السيطرة على ادارة تلك الموارد من حيث الانتاج والتصدير ، ومقابل ذلك حققت مكاسب للشركات النفطية الاجنبية فضلاً عن ضمان ايصال النفط الى البلدان المستهلكة وباسعار رخيصة .

يرى المختصون ان حجج المؤيدين للعقود النفطية غير صحيحه ويردون بقة لحجج اخر وكالاتي

1- احد الامور التي تؤكد ان التراخيص يشوبها النقص والخلل، هو دخول وزارة النفط بتفاوض مستمر مع الشركات الاجنبية لتعديل بعض البنود، وما صدر من الزام وزارة النفط والحكومة بشكل عام في قانون موازنه 2016 على مراجعة العقود النفطية ، لتعديل بنودها استناداً إلى المادة (38) من قانون الموازنة ، فيؤكد ان الصورة التي رسمها المؤيدون للبنود بانها مقدسة وانها انجاز ولا يمكن المساس بها امر خاطئ ، و ان تضمين مادة قانونية في الموازنة يؤشر الخلل في نص العقود[12]

2- النتائج التي افرزتها العقود لا تنسجم مع الهالة التي رسمت حول العقود ، اذ ترتب على العراق استحقاقات مالية كبيرة لصالح الشركات الاجنبية وهدر كبير في الموارد خاصة بعد انخفاض اسعار النفط ، وارتفاع كلفة الإنتاج مما ادى إلى تراجع العوائد المالية بشكل كبير ومواجهة صعوبات في تسديد الشركات وامتدد العقود حتى لتمويل الموازنة التشغيلية للعراق في حين كان العراق وقبل العقود يصدر كميات من النفط والموائد اعلى ، والعقود النفطية رتبت على العراق التزامات مالية كبيره تعثر تسدديها للشركات النفطية الاجنبية وانسحب الثانية على موظفي الدولة وزيارة الاستقطاعات من رواتبهم[13]

3- يرى المعترضون على العقود النفطية ان لها انعكاسات واثار سلبية تمثل بتلوث البيئة في مختلف الجوانب ، فان تلوث الجو يزداد مع زيادة الانتاج ، النفطي، وبشكل طردي وعمليه حرق اغاز المصاحب تخلق اثراً كبيراً فضلا عن ان حقن المياه في الحقول لزيادة النفط المصاحب من اجل رفع الطاقة الانتاجية - زاد في تلويت التربية والمياه الجوفية، وقد زادت الاصابات بالأمراض المختلفة في المناطق القريبة والمجاورة للحقول النفطية[14] .

4- لم تكن عقود التراخيص دستورية وتتفاوض مع بنود الدستور فضلا انها غير شفافة وقريبة من شبهات الفساد، اذ لم تعلق ولم يعرف محتواها الكامل. ولم يتم نشرها بصورة رسمية مما يثير الشك والريبة ، خاصة وان التعامل مع شركات عالمية مشهوره يعدم شفافيتها وتم توقيع العقود على الرغم من اعتراض الكثير من المتخصصين والمعنيين بالشأن النفطي وبمذكرات رسمية وفنيه فضلا عن اعتراف الكثير من شرائح المجتمع كمنظمات المجتمع المدني والنقابات لكن كان هناك اصرار على امضاء العقود، وعدم الاهتمام بوجهات النظر الاخرى .

5- التعاقد مع شركات حماية امنية خاصة، وكان بالإمكان الاعتماد على الاجهزة الامنية العراقية ، ادى هذا الامر الى زيادة تكاليف البرميل الواحد من النفط على الجانب العراقي ممثلا حجم تكاليف الحمايات الامنية الخاصة في حقل الرميلة النفطي بلغ (666.503) مليون دولار- لمدة ستة اعوام [15]

**المبحث الثاني : الخسائر المالية لجولات التراخيص النفطية للمدة 2010 - 2020**

اذ كان الهدف الاساس من عقود جولات التراخيص النفطية هو زيادة الطاقة الإنتاجية للحقول العراقية فكيف تم اعطاء جميع الحقول العملاقة المنتجة للنفط فضلا عن الحقول المكتشفة غير المطورة الى الشركات النفطية الاجنبية مقابل مبلغ زهيد لا يتجاوز (2) دولار عن كل برميل اضافي ينتج فوق خط الشروع في حقول ( الرميلة والزبير وغرب القرنة (1) واقل من 1.5 دولار عن كل برميل اضافي منتج في حقول ( غرب القرنة /2 ومجنون والحلفانية والغراف)، في حين تؤكد البيانات المعلنة من قبل وزاره النفط من خلال المكتب الاعلامي لوزارة النفط 2-3-2015 الى تراكم مستحقات ماليه الشركات الاجنبية خلال عام 2014 تقدر بحوالي 9 مليار دولار، وان المستحقات (الكلف + الربح ) لعام 2015 تقدر بحدود 4.5 مليار دولا، ، وان فصول السنة الأربعة اي حوالي 18 مليار دولار وهو اكثر من ثلث الايرادات النفطية لعام 2015 [16].

ويمكن توضيح خسائر العراق جراء عنود التراخيص النفطية من خلال الجدول التالي (4) للمدة (2010 - 2020) (36.336.329.701دولار)

**جدول (4) الخسائر الناجمة عن ارتفاع التكاليف في الحقول العراقية الجنوبية للمدة (2009-2020)**

| العام<br>1 | تكاليف انتاج البرميل الواحد<br>2 | فرق الكلفة للبرميل الواحد مقارنة بعام 2009<br>3 | الانتاج السنوي مليون برميل<br>4 | الخسائر المالية مليار دولار<br>4×3=5 |
|---|---|---|---|---|
| 2009 | 1 | - | - | - |
| 2010 | 1.89 | 0.89 | 588.429 | 0.523.701 |
| 2011 | 3.55 | 2.55 | 665.883 | 1.698.001 |
| 2012 | 3.64 | 2.64 | 734.913 | 1.953.370 |
| 2013 | 4.62 | 3.62 | 767.390 | 2.777.951 |
| 2014 | 5.99 | 4.99 | 897.053 | 4.476.294 |
| 2015 | 5.83 | 4.83 | 1031.830 | 4.983.738 |
| 2016 | 4.78 | 3.78 | 1170.834 | 4.425.752 |
| 2017 | 4.1 | 3.1 | 1180.000 | 3.658.0 |
| 2018 | 3.9 | 2.9 | 1421.000 | 4.120.9 |
| 2019 | 3.9 | 2.9 | 1421.000 | 4.120.9 |
| 2020 | 3.9 | 2.9 | 1421.000 | 4.120.9 |
| المجموع | - | - | - | 36,336,329701 |

عند ملاحظة الارقام التي اعلنتها وزارة النفط ممثلة بمدير دائرة العقود والتراخيص فيما يخص كلف الإنتاج ومستحقات الشركات وعوائد الحكومة تحت عنوان الحسابات المالية للشركات للفترة 2010-2019 قد بلغت نحو 10.8 دولاراً للبرميل الواحد من خلال قسمة مجموع الكلف النفطية والاضافية واجور الرسمية التي تم دفعها للشركات خلال ست سنوات و للمدة 2010 - 2015 على الإنتاج الكلي وهذا الرقم هو اعلى من كلفه استخراج برميل النفط في السعودية الذي وصل إلى 9.9 دولاراً وفي الكويت 8.5 دولاراً واقل ما هو موجود في الإمارات 12.3 دولاراً و ايران 12.6 دولاراً كما مبين في الشكل (1) الذي بوضح تكاليف استخراج النفط الخام في بعض الدول المنتجة للنفط الخام .

لغرض المقارنة مع مكلف استخراج برميل النفط من الحقول الجنوبية الشركة نفط الجنوب كانت 1500 دينار / برميل اي نحو 1.34 دولار/ برميل لعام 2009 في حين انها بلغت 10.8 دولار / برميل خلال المدة 2010 - 2020، حسب الارقام الرسمية لوزارة النفط ب12 دولاراً . وهو يعني ان كلفة استخراج البرميل في العراق قد تضاعفت اكثر من تسعة مرات في ظل جولات التراخيص النفطية مقارنة مع ما قدمته تلك الشركات من معدلات انتاج واطئة [17].

حيث ان كلفة تطوير الحقول العراقية حالياً قد تجاوزت كل التوقعات ، اذ دفع العراق للشركات الاجنبية اكثر من 54 مليار دولار ( التكاليف واجور ربحية الشركات) ومع ذلك لم يزد انتاج النفط العراقي الا بحدود 1.415 مليون برميل يومياً في عام 2015 بالقياس الى عام 2010 ، وهى زيادة قليلة جداً ولا تتلائم مع المعايير العالمية المعروفة في صناعة النفط اذ ان زيادة الطاقة الانتاجية بمعدل مليون برميل يومياً بالمعايير العالمية المعروفة في صناعة النفط .

**شكل (1) تكلفة أنتاج برميل النفط في الدول العربية المنتجة للنفط الخام**

المصدر: عبد المهدي العميدي، عقود الخدمة النفطية لجولتي التراخيص 1 و2 تاريخ وتحليل ، الطبعة الثانية، 2021، ص261. [18]

اذ ان زيادة الطاقة الانتاجية بمعدل مليون برميل يومياً تتطلب مبلغاً قدره 15 مليار دولار، وبتخفيض هذا الرقم في العراق إلى 13.5 مليار دولار، وهذا يعني ان التكاليف الكبيرة التي تكبدها العراق كان يمكن لها ان تطور طاقته الانتاجية بمقدار اكثر من 5.3 مليون برميل يومياً مما يؤشر الخسارة الكبيرة التي تعرض لها العراق بسبب عقود التراخيص . [19]

يلاحظ من الجدول (4) ان تكلفه انتاج البرميل الواحد من النفط الخام قبل العمل بالعقود النفطية وبالتحديد في عام (2009) كان 1 دولار ، ويمكن ان نعتمدها سنه اساس ، وعند البدء بنفاذ العقود عام 2010 ارتفعت التكلفة إلى 1.89 دولار، وبزيادة مقدرها 0.89 دولار للبرميل الواحد وعند احتساب انتاج حقول شركة نفط الجنوب الذي بلغ 5.88.429 مليون برميل سنويا، لذا ستكون الخسارة سبب فرق التكاليف والتي يتحملها الاقتصاد العراقي

52.3.701 (0.89 * 5.88.429 ) مليون دولار للعام نفسه . وفي عام 2011 العام الثاني للعمل بالعقود ، ارتفعت التكلفة لإنتاج البرميل الواحد من النفط الخام الى 3.55 دولارات. بزيادة 2.55 دولار، ومع احتساب انتاج العام نفسه الذي بلغ 665.883 مليون ، تكون الخسائر المكبدة 1.698.000 مليون دولار .

ويمكن قياس والتنبؤ بالخسائر المالية التي سيتعرض لها العراق جراء عقود التراخيص وفقاً للانتاج السنوي والكلف وفقاً لما تقوم به وزارة النفط ومسوولياها من تصريحات مؤكده عن الانتاج ، فقد صرح وزير النفط العراقي حيان عبد الغني إلى سكاي نيوز (10-9-2023) العربية بان متوسط الإنتاج السنوي يبلغ 4.23 مليون برميل يومياً وبناءً على ذلك تم اعتماد الانتاج السنوي 4.23 لعام 2024 وبنفس الكلف ، كما اعلن رئيس شركة تسويق النفط الحكومية (سومو) علاء الياسري، ان العراق يخطط لزيادة طاقته الانتاجية من النفط الى نحو 7 ملايين برميل في عام 2007 وايضاً تم اعتماده كرقم تخميني علماً يجب ان ترتفع كلف استخراج النفط لان شكل العلاقة طردية اي كلما زاد الانتاج ارتفعت الكلفة الا اننا اعتمدنا نفس الكلف السابقة[20] .

وبلغ مجموع الخسائر للمده (2021 – 2030) بـ 55.543.060.000 مليار دولار- كما في الجدول (5) .

اما مجموع الخسائر المالية للمده (2010 - 2030) فقد بلغت 91.879.389.701 مليار دولار وهو رقم فلكي .

**جدول(5) الخسائر الناجمة عن ارتفاع التكاليف في الحقول العراقية الجنوبية للمدة (2021-2030 ) مليار دولار**

| العام | تكاليف انتاج البرميل الواحد(2) | فرق الكلفة للبرميل الواحد مقارنه بعام 2009 | الانتاج السنوي مليون برميل | الخسائر المالية مليار دولار 5= 3 * 4 |
|---|---|---|---|---|
| 2021 | 3.9 | 2.9 | 1421.00 | 4.120.900 |
| 2022 | 3.9 | 2.9 | 1421.00 | 4.120.900 |
| 2023 | 3.9 | 2.9 | 1421.00 | 4.120.900 |
| 2024 | 3.9 | 2.9 | 1522.8 | 4416.12 |
| 2025 | 3.9 | 2.9 | 1522.8 | 4416.12 |
| 2026 | 3.9 | 2.9 | 1522.8 | 4416.12 |
| 2027 | 3.9 | 2.9 | 2520 | 7508 |
| 2028 | 3.9 | 2.9 | 2520 | 7508 |
| 2029 | 3.9 | 2.9 | 2520 | 7508 |
| 2030 | 3.9 | 2.9 | 2520 | 7508 |
| المجموع | | | | 55.543.060.000 |

الخسائر المالية(2010-2020) =36.336.329.701

الخسائر المالية (2021 – 2030) = 55.543.060.000

المجموع الكلي = 91.879.389.701 (2010 -2030 )

**المبحث الثالث**

قياس وتحليل العلاقة بين التكاليف المالية وبين الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي العراق للمدة (2004 – 2020)

تقدير العلاقة بين التكاليف المالية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

**المعادلة الاولى: اثر التكاليف المالية على الميزان التجاري**

**اختبار جودة النموذج**

إن النموذج المناسب وفق منهجية (ARDL) هو (4.3)، ويشير ذلك بأربع فترات إبطاء للميزان التجاري وثلاث فترات ابطاء لمتغير التكاليف المالية. وكذلك معنوية النموذج ككل بالاعتماد على اختبار (F) المحسوبة كما يوضح الجدول (6).

**جدول (6) اثر التكاليف المالية على الميزان التجاري**

| Selected Model: ARDL(4, 3) | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.*** |
| **LNTB(-1)** | **2.927259** | **0.119777** | **24.43932** | **0.0000** |
| **LNTB(-2)** | **-3.362874** | **0.327696** | **-10.26218** | **0.0000** |
| **LNTB(-3)** | **1.795741** | **0.337099** | **5.327044** | **0.0000** |
| **LNTB(-4)** | **-0.395946** | **0.130254** | **-3.039798** | **0.0037** |
| **LNTC** | **2.150094** | **0.643767** | **3.339862** | **0.0016** |
| **LNTC(-1)** | **-5.851771** | **1.740700** | **-3.361734** | **0.0015** |
| **LNTC(-2)** | **5.610757** | **1.723959** | **3.254576** | **0.0020** |
| **LNTC(-3)** | **-1.896415** | **0.621791** | **-3.049924** | **0.0036** |
| **C** | **0.225994** | **0.094817** | **2.383467** | **0.0208** |
| **R-squared** | **0.996932** | **Mean dependent var** | | **9.673473** |
| **Adjusted R-squared** | **0.996460** | **S.D. dependent var** | | **0.795690** |
| **S.E. of regression** | **0.047342** | **Akaike info criterion** | | **-3.127387** |
| **Sum squared resid** | **0.116546** | **Schwarz criterion** | | **-2.815947** |
| **Log likelihood** | **104.3853** | **Hannan-Quinn criter.** | | **-3.005331** |
| **F-statistic** | **2112.138** | **Durbin-Watson stat** | | **2.125315** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000000** | | | |

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

تم اختيار المعادلة اللوغاريتمية المبينة اعلاه لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والاحصائية كونها تخلو من مشاكل القياسية، يشير الاختبار الاحصائي إلى جودة النموذج المقدر عن طريق ($R^2$) المعدل والبالغة (99.6%) اضافة إلى قيمة (F) والبالغة (2112.138) وبمعنوية (0.00)، اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار (D.w) والبالغة (2.125).

تم تقدير العلاقة الطويلة الاجل على ضوء النموذج الامثل الذي يعطي ادنى قيمة لمعيار AIC لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل، كما في الشكل (2).

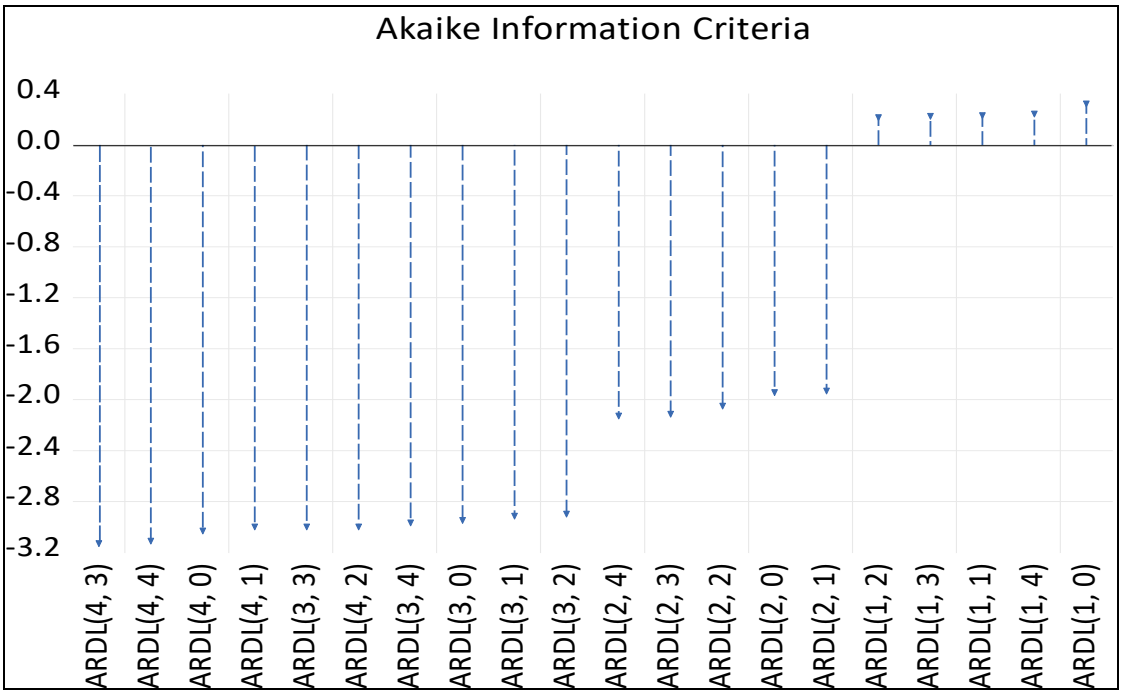


**الشكل (2) النموذج الأمثل للتباطؤ**

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

يوضح الشكل اعلاه ان النموذج ذات تخلف زمني (4.3) بناء على معيار اكايك الذي يصور افضل التوليفة كونه يعطي اقل قيمة للمعيار التي يتم تحديدها تلقائيا من قبل النموذج الاحصائي إذ قيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة و (0) عدم وجود تخلف زمن.

**المعادلة الثانية: اثر التكاليف المالية على صافي الموازنة**

أولاً/ اختبار جودة النموذج

إن النموذج المناسب وفق منهجية (ARDL) هو (1.2)، ويشير ذلك فترتين إبطاء لصافي الموازنة وفترة ابطاء لمتغير التكاليف المالية. وكذلك معنوية النموذج ككل بالاعتماد على اختبار (F) المحسوبة كما يوضح الجدول (7).

**جدول (7) اثر التكاليف المالية على صافي الموازنة**

| Selected Model: ARDL(2, 1) | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Note: final equation sample is larger than selection sample | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
| LNNT(-1) | 0.827422 | 0.136564 | 6.058838 | 0.0000 |
| LNNT(-2) | -0.332279 | 0.133024 | -2.497892 | 0.0154 |
| LNTC | -6.694480 | 2.811007 | -2.381524 | 0.0205 |
| LNTC(-1) | 6.513906 | 2.726730 | 2.388907 | 0.0202 |
| C | 9.491490 | 2.713350 | 3.498071 | 0.0009 |
| R-squared | 0.614868 | Mean dependent var | | 15.27522 |
| Adjusted R-squared | 0.588307 | S.D. dependent var | | 1.30319 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | 0 |
| S.E. of regression | 0.836170 | Akaike info criterion | 2.556069 |
| Sum squared resid | 40.55245 | Schwarz criterion | 2.726159 |
| Log likelihood | -75.51616 | Hannan-Quinn criter. | 2.622966 |
| F-statistic | 23.14938 | Durbin-Watson stat | 1.940042 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 12.0

تم اختيار المعادلة اللاوغارتمية المبينه اعلاه لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والاحصائية كونها تخلو من مشاكل القياسية، يشير الاختبار الاحصائي إلى جودة النموذج المقدر عن طريق ($R^2$) المعدل والبالغة (61.4%) اضافة إلى قيمة (F) والبالغة (23.14938) وبمعنوية (0.00)، اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار (D.w) والبالغة (1.940042).

**الاستنتاجات**

1- هناك مجموعة من العوامل التي تفاعلت وتداخلت مع بعضها البعض لتسبب ظهور الاختلالات الهيكلية والتشوهات البنيوية تمثلت بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية .

2- اختلال هيكل الانتاج حيث نسبة مساهمة القطاع النفطي تصل إلى 60% في حين انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الخفيفة كالقطاع الزراعي الذي تصل نسبته الى 3 % فقط، أما القطاع الصناعي فتكون مساهمته قرابة 2 % فضلاً عن ان القيمة المضافة لتصل الى قيم سالبة في بعض شركات القطاع العام.

3- اختلال هيكل التجارة الخارجية والمحتمل بمساهمة صادرات النفطية لتصل في المعدل الى 99% .

4- اختلال هيكل الموازنة العامة حيث ان نسبه الايرادات النفطية تشكل اكثر من 90 % من ايرادات الموازنة العامة.

5- يمثل العراق مكانة في قطاع النفط الدولي ، اذ تشكل لاحتياطيات اكثر من 11.11% من احتياطيات النفط الخام في العالم . ويمثل العراق المرتبة الرابعة في الاحتياطيات العالمية بعد فنزويلا والمملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الاسلامية . فضلا عن تنبؤات الدراسات الحديثة العلماء الجيولوجيا عن وجود المزيد من الاحتياطيات النفطية والغازية في مناطق الصحراء الغربية والجنوبية.

6- ثبوت صحه فرضية البحث بان جولات التراخيص لم تمارس تأثيراً حقيقياً في معالجة الاختلالات في الاقتصاد العراقي ، بل كبدته خسائر مالية وصلت إلى 36.336.329.701 مليار دولار للمدة 2010 – 2020

7- بلغت نسبة الخسائر المالية جراء عقود التراخيص(2010 - 2030 ) 36.336.329.701 مليار دولار وتم تقديرها مستقبلاً لتصل في عام 2030 الى 91.879.389.701 .

**التوصيات**

**1-** ضرورة وضع سياسة نفطية مستقبلية تقاد برؤية وطنية مستقلة وسياسات اقتصادية تعمل على تحديدها بشكل واضح ويجب الاهتداء بها في استثمار الموارد النفطية ، وتستهدف بشكل رئيس زياده النمو الاقتصادي والتشغيل.

**2-** ضرورة العمل على تكامل صناعة النفط في العراق وترابط اجزائها مع الاقتصاد المحلي ، التركيز على الصناعات النفطية اللاحقة للإنتاج وخاصة صناعة المشتقات النفطية والبتروكيمياويات وتكثيف الاستفادة من الغاز الطبيعي المصاحب وغير المصاحب نظراً للاثار الايجابية التي يمكن ان تخلقها على عملية التطوير في الاقتصاد العراقي.

**3-** من الضروري لوزارة النفط العمل الجاد و حسب خطة عمل متكاملة بالشراكة مع الشركات الاجنبية لاعادة بناء البنية

التحتية لقطاع النفط ولاسيما الانتاج والتصدير ومحاولة زيادة الطاقات الخزنيه في مستودعات التصدير.

**4-** لا جدوى في رسم مستقبل الاقتصاد العراقي مالم يتوفر شرطان هما : وجود سياسة اقتصادية ذات منهج فكري واضح، ووجود اراده وطنية لتنفيذ تلك السياسة .

**5-** وجود خلل في العقود النفطية يتطلب اصلاحه عن طريق التفاوض مع الشركات على وفق بند العقد الذي يتيح امكانية التعديل باتفاق الطرفين الذي ورد في كل العقود النفطية .

**المصادر**

[1] للمزيد انظر في ذلك :
علياء سهيل نجم النجار، تحليل اثر التكاليف المالية لجولات التراخيص في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2020 ، اطروحة دكتوراه غير منشوره مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- واسط 2023

[2]خميس الفهداوي وسامر المطلبي ، الاختلالات الهيكلية في اقتصادات مجلس التعاون العربي، مجلة النفط والتنمية ، السنة الرابعة عشرة ، العدد السادس ، بغداد . 1989 ، ص11 .

[3]اسماء خضر السامرائي . تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق . (اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة في مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد،1993،ص9

[4]عبدعلي كاظم المعموري وبسمة ماجد المعموري،الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتجية ، بيروت 2011 ص292.ص293 .

[5]فريد جاسم حمود القيسي ، العنف في العراق دراسة وسيكولوجية تحليلية نقدية في اسباب العنف ، المركز العلي العراقي ، بغداد . 2012 ص153

[6]احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصادر العراقي بعد2003 الواقع والتحديات ، من اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ، 2013 ص229 .

[7]احمد ابريهي علي – اقتصاد العراق في دراسات – استنئاف النهوض لتفويض الفرص الضائعة – دار الايام للنشر والتوزيع – عمان 2013 ص13 .

[8]احمد علي – اقتصاد العراق في دراسات – استنئاف النهوض لتفويض الفرص الضائعة – دار الايام للنشر والتوزيع – عمان 2013 ص24 .

[9] مبادرة الشفافية للصناعات الاستتراجية ،2014 ، ص30

[10]بيانات وزارة النفط ، دائرة العقود والتراخيص النفطية اعداد مختلفة

[11]بد المهدي العميدي- نقود الخدمة النفطية لجولتي التراخيص الاولى والثانية ،2012،ص99 .

[12]احمد موسى جبار ، عقود مشاركة الانتاج – فكرة خاطئة في الوقت الخطأ
متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت .

.WWW.IRAQICPINDEXPHP.COM

[13]وزارة النفط العراقية . دائرة العقود والتراخيص النفطية – اعداد مختلفة .

[14] كامل مهدي، ملاحظات نقدية حول جولات والتراخيص والسياسة النفطية العراقية- شبكة الاقتصاديين العراقيين متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت - 2013 ،ص6
www.IRAQIECONOMISTS.NET

[15] فيد فاكس للأعلام . كيف اشترى الغرب العراق، مترجمة مركز ترحمان السياسة القصة الكاملة لصفقات العقود النفطية الفاسدة، 2016 على الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت
SKYPYESS@YAHOO.COM

[16] كاؤه عمر محمد ، النفط ،المنازعات عقود استقلاله، بيروت، مكتبة زين الحقوقية والادبية 2016 ، ص33 .

[17]نبيل جعفر عبد الرضا وخالد مشاري ، مستقبل الدولة الربيعية ، البصرة ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة 2016 ، صور 162 .

[18]علي خضير ميرزا ، اوراق اقتصادية ونفطية العراق والعالم، المجلد الثاني ، شبكه الاقتصاديين العرقيين ،2010 ، ص547 .

[19]ثامر العكيلي ، تغيرات كلف الانتاج المضاف من عقود التراخيص - 2016 ، شبكة الاقتصاديين العراقيين
http://iraqieconomists.ne

[20]حمزة الجواهري ، اخطأ قاتلة وقع بها منتقدو عقود جولات التراخيص ، 2015
الموقع الالكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين
http://irapieconomists.ne